الحـــوكمـــة الـرشيـــدة
والنمـــــو الاقتصـــادي في مصـــر

محمد محمد محمود محمد مصطفى
مدرس مساعد- بقسم الاقتصاد- كلية السياسة والاقتصاد-جامعة السويس

إشـــراف

أ.د/ أحمد حمدالله السمان
أستاذ الاقتصاد المتفرغ- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد صبري أبو زيد
أستاذ الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

الحـــوكمـــة الـرشيـــدة والنمـــو الاقتصـادى فى مصـر

محمد محمد محمود محمد مصطفى (*)

ملخـص البحـث:

حاول الباحث تحديد العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادى فى مصر، ولتوضيح ذلك قام بتحديد مفهوم الحوكمة الرشيدة وكذلك أهم أنواعها ومؤشرات قياسها، وإعتمد الباحث فى هذا البحث على مؤشرات الحوكمة الرشيدة الصادرة من البنك الدولى خلال الفترة الزمنية ١٩٩٦ – ٢٠١٨، والتى تتراوح قيمتها بين-٢,٥ الى +٢,٥، ومن أجل دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي بشكل صحيح، ونتيجة لأن بيانات مصر غير كافية لاستخراج نتائج صحيحة تم تركيز النموذج القياسي على مجموعة دول شمال أفريقيا بما فيها مصر؛ لأن هذه المجموعة أقرب الى مصر من حيث الشكل الثقافى، والاجتماعي، والدينى، وتضم (المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، مصر)، وذلك بإستخدام نماذج البيانات المقطعية (panel data)، وتوصل الباحث من خلال إستخدام الإسلوب القياسى أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإستقرار السياسى ، وفاعلية الحكومة، وجودة القواعد وسيادة القانون، والنمو الاقتصادى، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التصويت والمسائلة، والتحكم فى الفساد، والنمو الاقتصادى.

الكلمات الإفتتاحية: الحوكمة الرشيدة – مؤشرات الحوكمة الرشيدة – النمو الاقتصادى.

(*) مدرس مساعد – بقسم الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس.

Abstract

The researcher tried to define the relationship between good governance and economic growth in Egypt, and to clarify this, he identified the concept of good governance as well as the most important types and indicators for its measurement. The researcher relied in this research on the good governance indicators issued by the World Bank during the period 1996-2018, whose value ranges between - 2.5 to +2,5, and in order to properly study the relationship between governance and economic growth, and as a result because Egypt's data are insufficient to extract correct results, Egypt has been placed in this group North Africa because this group is closer to Egypt in terms of cultural and social form, And the religious, which includes (Morocco, Tunisia, Algeria, Mauritania, Egypt), by using cross-sectional data models (panel data), and the researcher concluded, through the use of the standard method, that there is a direct, statistically significant relationship between indicators of political stability, government effectiveness, and the quality of rules and sovereignty Law and economic growth, while there is no statistically significant relationship between indicators of voting and accountability, control of corruption, and economic growth.

١ - مقـدمـة البحـث:

أوضـحت الأدبيات المعاصرة وخاصـة فى العقدين الأخيرين الكثير من المفاهيم الحديثة التى عكست فى مجملها ما يشهده العالم من تغيرات بنيويه واسعه النطاق شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

وفى هذا السياق ظهور مفهوم جديد يسمى الحوكمة الرشيدة، وأصبح لهذا المفهوم عند الكثير من العلماء أهمية كبرى عند دراسة عملية التنمية والنمو الاقتصادى، وذلك لأهمية الدور الذى تلعبة الحوكمة الرشيدة فى التنمية والنمو الاقتصادى وما لها من آثار إيجابية على التقدم الاقتصادى للدول.

وسعت العديد من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP إلى إستخدام فكرة الحوكمة Governance بشكل واسع مع بداية عقد التسعينيات، كأسلوب وطريقة لتحقيق ما عجزت عنه الحكومات عن تحقيقه كما أن الحوكمة فكرة واصطلاحًا أصبحت في العقود الثلاثة الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي تطمح شعوب تلك الدول بتحقيقه إلا أن الأمر بالنسبة للدول النامية أصبح أكثر أهمية نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية والمحلية.

وهناك عدة تعريفات للحوكمة الرشيدة، ومن أهم هذه التعريفات هو تعريف البنك الدولى للحوكمة الرشيدة وهو" الوسيلة التى يتم بها ممارسة السلطة فى إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية (البنك الدولى، ١٩٩٤) ".

كما عرفت بانها ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية، والإدارية لإدارة الشئون على كافة المستويات وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التى يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٣).

والحوكمة الرشيدة بهذا المعنى ليست مطلوبه فقط على المستوى الكلى للنظام السياسى، وإنما هى مطلوبة أيضاً على مستوياته المحلية، وهى مطلوبة بشدة داخل منظمات

المجتمع المدنى، بل وداخل المؤسسات الاقتصادية أيضاً، ففى كل هذه المجالات تستخدم موارد بشرية ومادية ومالية فلابد من تطبيق الحوكمة الرشيدة للإستخدام الامثل لهذه الموارد.

فقد يكون هناك دولتين قد يتشابهان كثيراً فيما يملكان من موارد، ولكن إحداهما تنجح بدرجة كبيرة فى تحقيق النمو الاقتصادى لها، بينما تتخلف الثانية ويكمن الفارق بينهما فى ان الأولى تتسم بوجود " الحوكمة الرشيدة " بينما الثانية لا تملك تطبيق الحوكمة الرشيدة.

وبذلك فالحوكمة الرشيدة مفهوم ذو ثلاث أبعاد بعد إقتصادى، بعد سياسى، بعد إدارى (حسن عيسى، ٢٠٠٦) :

- **فالبعد الاقتصادى:** يتضمن القرارات ذات التأثير المباشر على الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة، وعلاقة اقتصاد الدولة باقتصاديات العالم الخارجى، ويهدف هذا البعد الى القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق المساواه داخل الدولة والعمل على زيادة النمو الاقتصادى.
- **والبعد السياسى:** يتناول عملية صنع القرار وتشكيل السياسة العامة، والحج وراء تفضيل خيارات معينة عن أخرى.
- **والبعد الإدارى:** هو نظام رشيد لتطبيق هذين البعدين وهو بمثابة المرشد لعلاقات إجتماعية، سياسية، اقتصادية أكثر كفاءة داخل مؤسسات الدولة.

الأمر الذى دعا العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية الى إتخاذ عدد من الإجراءات لتعريف المفهوم وتحديد أهم معاييره وقواعد التطبيق الجيد له، وكذلك الوقوف على أهم الركائز الإيجابية لها مع تديد مواطن الضعف للعمل على علاجها، وذلك بما يعمل على تطور كل من الاقتصادات والمؤسسات والمجتمعات ككل.

وبطبيعه الحال إكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة فى دول العالم الثالث خاصة مع إستمرار الأزمات الاقتصادية، وإستناداً إلى ذلك تم وصف الحوكمة الرشيدة على أنها ((الحلقة المفقودة)) للنمو والإصلاح الاقتصادى فى كثير من الدول النامية.

الأمر الذى أدى الى اللجوء الى تطبيق الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال ما توفره من مميزات تتمثل فى النزاهه والشفافية والمسائلة والمشاركة ورسم السياسات وكذلك جودة المؤسسات وتعزيز العدالة الإجتماعية، مما جعلها شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة.

٢- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فى أن التطورات التى شهدتها مصر خلال الأعوام القليلة الماضية أصبحت تمثل تحدياً للاقتصاد المصرى، والتى من أهمها التباطؤ فى معدل النمو الاقصادى، وارتفاع معدلات الفقر، وعجز الموازنة العامة للدولة، ووجود إضطرابات سياسة مما كان له أثر سلبى على كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية.

وقد سجل البنك الدولى تدنى فى جميع مؤشرات الحوكمة المتمثلة فى (المشاركة والمسائلة، الاستقرار السياسى، غياب العنف والارهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد) منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧، وبالنظر خاصة الى مؤشرى (فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية) المعبران عن وضع الحكومة الاقتصادى يلاحظ تدنى قيمتهما من ٤٨,٩ ، ٦٤,٦ فى عام ١٩٩٦ الى ٣٩,٤، ٢٩,٣ فى عام ٢٠١٧ على التوالي.

مما يدل ذلك على تواجد الحوكمة الرشيده فى مصر بشكل غير جيد، الأمر الذى جعل مصر والكثير من البدان النامية تسعى لتطبيق معايير الحوكمة والتركيز على الفكرة الأساسية التى تقوم عليها الحوكمة الرشيدة وهى العدالة فى توزيع الفوائد والأعباء والحرص على الصالح العام، وتحقيق الشفافية والمسائلة، وجعل الحوكمة فى صميم السياسات المحفزه للنمو، كل هذا يكون عامل مهم لكسب ثقه الجهات المانحة، ومن هنا يحاول البحث الإجابة على عدة تساؤلات والتى من أهمها:

١- ما هو المقصود بالحوكمة الرشيدة، وما هى أهم مؤشرات قياسها؟

٢- ما هى أهم المؤشرات التى تؤثر على النمو الاقتصادى بشكل أكثر؟

٣- الـدراسـات السـابقـة:

ينظر الى الحوكمة الرشيدة فى الآونة الأخيرة على أنها أحد أهم العوامل فى تحقيق النمو والتنمية المستدامة، وقد تم تطوير مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث لإلقاء الضوء على كيفية تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادى، والتى من أهمها:

دراسة (البنك الدولى، ٢٠٠٤) وجد فى هذا التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتصف بشكل عام بوجود فجوة حوكمة Governance Gap، فهذه المنطقة تعاني من انخفاض جودة الإدارة في القطاع العام فى دول المنطقة على مستوى كل بلد، وكذلك تعاني من مستويات منخفضة

بالنسبة لمستويات دخولها، وقد أشار التقرير بأنه في حالة قيام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحقيق مستوى جودة الإدارة فى القطاع العام، يناظر تلك القائمة في دول جنوب شرق آسيا ذات الأداء الاقتصادي الجيد(أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند)، فمن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو لدول المنطقة إلى حوالي ١ %سنويًا.

دراسة (عبد القادر،٢٠١٢) توصلت الى أن الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي هو أساس التنمية الشاملة، وتسعى التنمية المحلية إلى توسيع الخيارات لجميع الناس في المجتمع، لذا يجب إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع أجهزة الدولة كأطراف فاعلة ورئيسة من شأنها النهوض بالتنمية ومن بين الآليات التي من شأنها تحقيق التنمية هى الحوكمة الرشيدة والذي يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم عن طريق استخدام آليات مختلفة مثل(الشفافية، المشاركة، حكم القانون، المساءلة)، حيث تتسم هذه العناصر بأهميتها البالغة للتنمية المحلية، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، والمجتمع المدني يسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، كل هذا فى النهاية يؤدى الى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى.

دراسة (مطير،٢٠١٣) توصلت بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة بنسبة ٦١,٨١%، الى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة والأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، فكلما ازداد

تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ازدات جودة الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، والعكس صحيح، وقد كانت نسب تطبيق هذه المعايير في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة كالتالي (المساءلة ٧٠,٤١%، الكفاءة والفعالية ٦٨,٨٦%، التوافق ٦٨,٧٣%، الجودة التنظيمية ٦٨,٣١%، سيادة القانون ٦٤,٧١%، المشاركة ٦٣,٨٥%).

أوضح (Rodrik, 2008) بأن الحوكمة أداة مهمة للتنمية، وهو يقترح أنها أداة جيدة لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل وتعزيز صنع سياسة بلد بشكل أفضل، وميز رودريك أيضًا بين الحوكمة كوسيلة وكغاية، بالنسبة للإدارة تعتبروسيلة لتحقيق الهدف المراد تحقيقه.

إستخدم (Ahmed et al, 2012) بيانات خلال فترة ١٩٨٤-١٩٩١ في ٧١ دولة متقدمة ونامية لاختبار ما إذا كان الفساد يؤثر على النمو أم لا، وتوضح دراستهم أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي على المدى الطويل علاقة عكسية. وتشير نتائجهم أيضًا إلى أن جودة المؤسسة العامة لها تأثير حاسم على أداء أي بلد في النمو، وأوضحوا أن هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها للفساد أن يقلل من النمو الاقتصادي، مثل تخفيض الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، وزيادة الإنفاق الحكومي.

كما أوضحت دراسة (Abou-Zaid & Lahouij, 2018) أن الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات لا تحفز النمو الاقتصادى بشكل مباشر، ولكن تؤثر على الأداء الاقتصادى للدول من خلال قنوات مختلفة توفر مسارات يمكن من خلالها إحداث النمو كالاستثمار والتجارة الخارجية والتعليم والتى تساهم بشكل كبير وفعال فى النمو الاقتصادى.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد إستعراض عدداً من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الفساد وأثرة على النمو الإقتصادى يمكن إستخلاص بعض الملاحظات التالية:

- تزايد الإهتمام بقضايا الحوكمة الرشيدة فى الفترة الأخيرة خاصة بعد إندلاع الكثير من الثورات الأمر الذى أدى إلى إنتشار العديد من حالات الإفلاس والخداع لبعض المصالح مما كان لها تأثير واضح على كفاءتها الإقتصادية والإجتماعية.

- تباين نتائج بعض الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والنمو الإقتصادى، فبعض هذه الدراسات توصل الى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة ككل والنمو الإقتصادى
- بينما أظهر البعض الأخر وجود علاقة سلبية بين بعض المؤشرات أخرى ليس لها أى تأثير معنوى على النمو الاقتصادى، وعلى الجانب الأخر هناك بعض الدراسات الأخرى التى تناولت تلك العلاقة والتى لم تظهر نتائجها أية علاقة بين الحوكمة الرشيدة والنمو الإقتصادى, ويرجع ذلك الى إختيار النموذج الغير مناسب والمتغيرات الداخلة فى هذا النموذج، هذا فضلاً عن إختلاف تلك النتائج بإختلاف النماذج المستخدمة لقياس درجة الحوكمة فى مجتمع ما, أى أنه مازال إختلاف الرؤى والجدل قائماً بشأن العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادى.
- إفتقار بعض الدراسات التى تناولت العلاقة بين الحوكمة والنمو الإقتصادى السبل التى تتبعها الإدارة للحد من وجود الفساد كما أنه يوجد بعض السلبيات التى تؤدى الى إظهاره على غير حقيقته لتحقيق مصالح إنتهازية والتى قد تتعارض مع مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث فى هذه العلاقة وتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة إيجابية أم سلبية.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال الإضافة البحثية لهذه الدراسة فى مجال الحوكمة وأثرها على النمو الإقتصادى حيث تتناول العلاقة بعض قنوات الإنتقال التى بين الحوكمة والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية.

٤- هـــدف البحـث:

تهدف الدراسة الى تحليل الدور التنموى الذى يمكن أن يؤديه تطبيق الحوكمة الرشيده فى الاقتصاد المصرى، وكذلك التعرف على أهم مؤشرات الحوكمة المتمثلة فى (سيادة القانون، الاستقرار السياسى وغياب العنف، فعالية الحكومة، المشاركة والمسائلة،

الجودة التنظيمية، التحكم فى الفساد)، ومدى تأثير هذه المؤشرات بشكل فردى أو مشترك على النمو الاقتصادى المتمثل فى الناتج المحلى الاجمالى للفرد.

٥- أهميـــة البحـــث:

شهدت مصر خلال الأعوام القليلة الماضية الكثير من التحديات والتى من أهمها التباطؤ فى معدل النمو الاقتصادى وإرتفاع معدلات الفقر وعجز الموازنة العامة للدولة ووجود اضطرابات سياسة وتدنى جودة النظام التعليمى، مما كان له تأثير سلبى على كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية.

مما إستلزم الأمر صياغة عقد إجتماعى جديد بين المواطن ودولته فجاء مفهوم الحوكمة الرشيدة كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية فى العقد الأخير من القرن العشرين كفكرة مبتكرة لتسير أمور الأفراد بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستوى الاقتصادى والسياسى بل وعلى المستوى الاجتماعى.

الأمر الذى دعا البنك الدولى الى ضروره وجود وتطبيق الحوكمة الرشيدة لما تتضمنه من المشاركة والشفافية وهى أيضا فعالة وعادلة وتدعم تشجيع سيادة القانون والقضاء على الفساد جعل هذه الدول تتمكن من النهوض مرة أخرى وتحقق معدلات عالية من التنافس فى الاقتصاد العالمى، فعلى سبيل المثال احتلت كوريا الجنوبية المركز الحادى والعشرين بعد أن كانت تحتل المركز الثالث والعشرين، وكذلك احتلت سنغافوره المركز الرابع من التنافس فى الاقتصاد العالمى (تقرير التنافسية العالمى، ٢٠٠٣).

ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة الرشيدة من خلال الدور الذى تقوم به من تحقيق التنمية لاقتصادات دول العالم، مع تطبيقها على الاقتصاد المصرى لتحسين الأداء الاقتصادى وزيادة معدل النمو.

٦- - فـــروض البحـــث:

يتمثل الهدف العام للبحث في دراسة الحوكة الرشيدة وأثرها على النمو الاقتصادي لمصر لذلك يمكن صياغة الفرض الأساسي للبحث في ضوء التساؤلات التي طرحها الباحث في مشكلة الدراسة على النحو التالي:

- للمؤشرات الفرعية للحوكمة الرشيدة بصورة منفردة أثر على النمو الاقتصادى فى مصر.

٧- منهجيـــة البحـــث:

وإعتمد الباحث فى هذا البحث على مؤشرات الحوكمة الرشيدة الصادرة من البنك الدولى خلال الفترة الزمنية ١٩٩٦ - ٢٠١٨، والتى تتراوح قيمتها بين-٢,٥ الى +٢,٥، ومن أجل دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي بشكل صحيح، ونتيجة لأن بيانات مصر غير كافية لإستخراج نتائج صحيحة وتم وضع مصر فى هذه مجموعة شمال أفريقيا لأن هذه المجموعة أقرب الى مصر من حيث الشكل الثقافى، والإجتماعى، والدينى، وتضم (المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، مصر)، وذلك بإستخدام نماذج البيانات المقطعية (panel data)،

GDP/ capita growth = F(GI (VA,PS,GE ,RQ, RL, CC), E, FDI, GE)

حيث أن :

GDP/ capita growth : معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للفرد

GI: Governance Indicators مؤشرات الحوكمة

- VA: Voice and Accountability المشاركة والمساءلة
- PS: Political Stability الاستقرار السياسى
- GE: Government Effectiveness فعالية الحوكمة
- RQ: Regulatory Quality الجودة التنظيمية
- RL: Rule of Law سيادة القانون
- CC: Control of Corruption التحكم فى الفساد

E: Education التعليم

I : Investment الاستثمار

GE: Government expenditure الانفاق الحكومى

$$Y_1 = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

حيث أن:

Y_1: الناتج المحلى الاجمالى للفرد

X_1: التعليم

X_2: الاستثمار

X_3: الحوكمة

X_4: الانفاق الحكومى

α، β_1....B_4: ثوابت

٨- خطة البحث.

تتمثل خطة البحث فى المحاور الأتية:

- **المحور الأول:** مفهوم الحوكمة الرشيدة.
- **المحور الثانى:** مبادئ ومؤشرات الحوكمة الرشيدة.
- **المحور الثالث:** مفهوم النمو الاقتصادى.
- **المحور الرابع:** قياس أثر الحوكمة الرشيدة على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠١٨.
- نتائج الدراسة.

المحور الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة.

مصطلح الحوكمة الرشيدة (Good Governance) ليس مصطلح جديداً كما ذكرنا من قبل، ولكن هذا المصطلح يفتقر الترجمة الدقيقة الى اللغات الأخرى فعلى سبيل المثال تم ترجمة هذا المصطلح فى اللغة العربية لأكثر من عشر ترجمات وهم: إدارة الحكم، أسلوب الحكم، إدارة شئون الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للحكم، حسن الحكم، الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة الرشيدة، الحكم الشراكى، الحكم الراشد، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الموسع [1]، وفى الحقيقة هذه المصطلحات تصب فى نفس المعنى والمدلول، وبدأت وإستمرت الكثير من المؤسسات الدولية والكتابات العربية والأجنبية حتى الأن فى تبنى المصطلح وإظهار تعريف شامل ودقيق له.

- تعريف الامم المتحدة: للحوكمة الرشيدة فإنها تشير الى الدرجة التى تتسم فيها مؤسسات الدولة بالشفافية والمسائلة وسيادة القانون، وأصبح نجاح أى بلد فى تحقيق هذا المعيار مقياساً رئيسياً لمصداقيتها وإحترامها أمام العالم، وإن أكبر تهديدات تواجهه الحوكمة الرشيدة يأتى من الفساد والفقر التى يعرقل عملية الشفافية وتحقيق الحريات والمساواه [2].
- وعرف صندوق النقد الدولى (IMF): الحوكمة الرشيدة على أنها تهتم فى المقام الأول بتحقيق الإستقرار فى الاقتصاد الكلى وكذلك تحقيق النمو النمو الاقتصادى وذلك عن طريق مراقبة سياسات الاقتصاد الكلى وفعالية إدارة الموارد العامة، وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية للقطاع الخاص [3].

---

(١) ياسمين الخضرى، (٢٠١٤)، "مفاهيم وسياسات الحوكمة فى الأدبيات العربية والغربية"، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص ٥.

(2) UN website/Governance.

(3) IMF, (1997), "Good Governance: The IMF's Role ", P.3.

- **وعرف البنك الدولى:** الحوكمة الرشيدة على أنها مزيج من المؤسسات التى تجمع بين الشفافية والكفاءة وإختيار السياسات الفعالة وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة عادلة، وذلك بهدف الوصول الى الأهداف والنتائج الرغوبة وتحقيق النمو والتنمية[1].

ومما سبق يمكن للباحث أن يستخلص تعريفاً للحوكمة الرشيدة والتى تعنى مجموعة من الممارسات والسياسات التى تتفق عليها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتؤثر فى النشاط الاقتصادى والسياسى والإجتماعى لدولة ما، وتقاس بعدة مؤشرات بحيث تمثل لغة بين المتعاملين والمختصين فى هذا الحقل مثل المسائلة والرقابة والمساواة واحترام القانون، وذلك لتقديم الخدمات بصورة عادلة وكفء للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة لهم، من أجل الوصول الى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع اقتصادساً وسياسياً واجتماعياً.[2]

المحور الثانى: مبادئ ومؤشرات الحوكمة الرشيدة:

تتضمن الحوكمة الرشيدة مجموعة من المبادئ والمؤشرات الازمة لوضع السياسات ومتابعة تنفيذها ومعرفة تأثيراتها، وفى هذا النطاق يمكن النظر الى عدد من المبادئ والمؤشرات على النحو التالى:

- **مبادئ الحوكمة الرشيدة:**

تعتبر مبادئ الحوكمة الرشيدة هى مجموعة من الإجراءات والنظم والقواعد البناءة التى تمكن الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاثة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى من العمل بشكل متكامل لتحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح المختلفة، وحدد برنامج الامم المتحدة الإنمائى مجموعة من المبادئ الرئيسية للحوكمة الرشيدة وهى[3]:

---

(1) World Bank,(2007), "Strengthening the World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption", p. 1.

(٣) يرجع فى ذلك الى :

- الأهرام الاقتصادى، (٢٠٠٦)، " الحوكمة تواجه الفساد الإدارى"، العدد ١٩٤٦، القاهرة، ص ٣٦-٣٧.
- Kioesheng. Y, "What is Good Governance, Economic and Social Commission for Asia and Pacific", united nation, P.2-3.

المشـــاركـــة:

تعد المشاركة هى حجر الأساس للحوكمة الرشيدة حيث تهتم بتقديم فرص عادلة لجميع المواطنين بغض النظر عن طبقاتهم ونوعهم الإجتماعى فى صنع السياسات ووضع القواعد للعمل فى مختلف المجالات وبخاصة الأعمال الحكومية، ويجب أن تتسم المشاركة بالعلم والتنظيم، ومن أهم خصائص المشاركة:

- أن لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير.
- لكل فرد الحق فى حرية التجمع السلمى.
- يجب مشاركة كل طوائف الشعب من رجال ونساء فى إختيار حكوماتهم، ويمكن أن تكون المشاركة إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة وشرعية.
- أن لكل فرد واجبات تجاه المجتمع.
- تقلل من الغموض والسرية والإشاعات والقصص الملفقة.

ويجب تطبيق المشاركة فى القطاع الخاص حيث تؤدى الى تعزيز الأداء الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة، وتساهم المشاركة فى عملية التنمية عن طريق زيادة فعالية أداء الحكومة، وتمكين المواطنين وخاصة الفقراء، كذلك يمكن تطبيق المشاركة من خلال البرامج العامة وحملات التوعية، والتدريب وبرامج إشراك الموظفين والجمعيات فى صناعة القرار، وفتح قنوات الإتصال عبر الانترنت للتعبير عن الآراء.

المســـاءلـــة:

هى عامل مؤثر ومهم فى الحوكمة الرشيدة، ووجودها يساعد الحكومات على الحفاظ على الثقة فى أعمال وقرارات الدولة، وهى تمكين المواطنين بإختلاف أدوارهم الإجتماعية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسئولين، من خلال القنوات الملائمة دون تعطيل

- Graham. J, (2003), "Principles of Good Governance In the 21st centary", Institution on Governance, No.15, Ottawa, Canada, P.4.
- Jindai. N, (2014), " Good governance: Needs and Challeng", International Journal of scientific and engineering research, Research Gate, V.5, No.5, P.114

العمل، ولا يجب أن تكون المؤسسات الحكومية وحدها مسئولة أمام المواطنين بل يجب أن يكون القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى أيضاً مسؤولين، وبشكل عام يجب أن تكون المؤسسة مسئولة أمام من سيتأثرون بقراراتها وأفعالها، وتكمن أهمية المساءلة فيما يلى:

- قطع الطريق على التصرفات غير الشرعية للموظفين العموميين.
- كشف التلاعب والفساد.
- تطبيق مبادئ المجتمع الديمقراطى.
- مهمة لتعزيز الإستثمارات فى القطاع الخاص وتقليل المخاطر السياسة.

وأهم الوسائل والأدوات لتفعيل المساءلة هى تفعيل دور الجمعيات بكافة مجالاتها، ومتابعة الالتزام بالمعايير، وتفعيل دور مجالس الرقابة والتقييم هذا بالإضافة الى دور الصحافة وفرق الفحص والتفتيش، ولا يمكن فرض المساءلة دون وجود الشفافية وسيادة القانون.

الشفـــافيـــة:

هى مبنية على التدفق الحر للمعلومات، وتوافر المعلومات بوضوح وسهولة وبدون أى عقابات حول القواعد الحكومية واللوائح والقرارات، وهى تكمل وتعزز المساءلة من خلال تعزيز كفاءة إستخدام الموارد وتعزيز المشاركة وتوافر قواعد وإجراءات سليمة لنقل المعلومات لصنع القرارات الفعال، وترجع أهمية الشفافية للأسباب الأتية:

- أنها تمكن المواطن من الإعتراض وطلب التعويض.
- أنها تجعله فى وضع أفضل لتخطيط أنشطه حياته.
- أنها تجعل الموظف الحكومى أكثر حذراً.
- تبين مصداقية النظام وبالتالى يمكن أن تدعم إنتماء المواطن.

أما وسائل وأدوات الشفافية فتتمثل فى نشر القوانين واللوائح وأعمال الحكومة وسياساتها، وإتاحة وثائق الحكومة للإطلاع بالمكتبات العامة، وإتاحة قواعد البيانات الإلكترونية.

سيـادة القـانـون:

تتطلب الحوكمة الرشيدة وجود أُطر قانونية عادلة يتم تنفيذها بنزاهه، كما تتطلب حماية كاملة لحقوق الإنسان وخاصة حقوق الأقليات، وتتطلب التطبيق المحايد للقوانين ووجود سلطة قضائية مستقلة ومحايدة وغير قابلة للفساد، ومن أهم مميزات سيادة القانون:

- أن جميع الناس أحرار ومتساوية فى الكرامة والحقوق.
- يتمتع كل فرد بالحقوق والحريات المنصوص عليها دون تمييز من أى نوع مثل العرق واللون والجنس، أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى.

إن سيادة القانون مهمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية بما فى ذلك تخفيف حدة الفقر، لأن بدون سيادة القانون يكون الفقراء عرضة للفساد وفقدان ممتالكاتهم، وسيادة القانون تعتبر أساس الديمقراطية وذات صلة بالتنمية الإجتماعية.

- **مـؤشـرات الحـوكمـة الـرشيـدة:**

يقوم معهد البنك الدولى منذ عام ١٩٩٦ وبشكل دورى بتجميع وتلخيص بيانات متعلقة بالحوكمة فى ٢١٥ بلداً إقليمياً من ٣٢ مصدرا مختلفاً من بين إستطلاعات أراء المواطنين، وإستطلاعات رجال الأعمال، وأخرى لخبراء من القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية، ويتم تصنيف البيانات المختلفة على ستة محاور أو مؤشرات للحوكمة الرشيدة والتى تعرف أيضاً بالمؤشرات العالمية لإدارة الحكم، والتى تعكس فى مجملها درجة الحوكمة الرشيدة فى دولة ما [١].

---

(١) ياسمين صبرى، (٢٠١٦)، " الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقاً على الحالة المصرية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٧، عدد ٤، القاهرة، ص ٥٦.

جدول رقم (١)

تعريف مؤشرات الحوكمة الرشيدة

مؤشر الحوكمة الرشيدة	التعريف
مؤشر التصويت والمساءلة Voice and Accountability	يقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والإنتخابات الحرة والنزيهه، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية وشفافية القوانين، كما يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين فى دولة ما فى المشاركة فى إختيار حكوماتهم.
مؤشرالإستقرار السياسى وغياب العنف والإرهاب Political Stability and Absence of Violence/Terrorism	يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: النزاع المسلح، ظهور حالة من عدم الإستقرار أو حدوثها، حدوث أى قلاقل إجتماعية أو تهديد إرهابى، إحتمال وجود صراع داخلى، إحتمال زعزعة وإستقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما فى ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب.
مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness	يقيس مدى جودة الخدمات العامة وإستقلالها بعيداً عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية والتزام الحكومة بهذه السياسات، كذلك يقيس نوعية الجهاز البيروقراطى، ونوعية الرعاية الصحية العامة.
مؤشر جودة القواعد والقوانين Regulatory Quality	يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تسمح بتشجيع وتنمية وتطور القطاع الخاص.
مؤشر سيادة القانون Rule of Law	يقيس مدى صياغة القوانين ومدى التزام المواطنين بها، أو بمعنى أخر أن الجميع حكاماً ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شئ يسموعلى القانون، ومدى ثقة المواطنين فى القواعد القانونية فى الدولة.
مؤشر التحكم فى الفساد Control of Corruption	يعرف المؤشر الفساد على أنه إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية بالإضافة الى مدى إنتشار الفساد الصغير والكبير خاصة فى الأحزاب السياسية والإعلام والجهاز الإدارى، وأخيراً مدى توافر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة.

Source: Abou-zaid. A, Lahouij. H, (2018), " Institution and Growth : An Investigation of Governance's transmis- sion channels", The open Journal of Economic and Finance, Vol.2, No.1. P.81.

المحور الثالث: مفهـوم النمـو الاقتصـادى:

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه إحداث أثر زيادات مستمره في إنتاج الثروات المادية ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الإقتصادية من المصادر الاساسية للنمو الاقتصادى، فرأس المال البشري والمادي يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العامله من حيث التدريب والتأهيل الى الحد الذي يزيد من نسبه القوة الفاعلة اقتصادياً، اما التقدم التقني في هو يعني إستخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الإختراع والإبتكاروالنظم الاقتصادية تُظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد المتاحة الى المجالات التي تحقق الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[1].

وفى هذا الصدد يمكن التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية مفهوم أشمل وواسع يضم النمو الاقتصادي والأبعاد التنوية الأخرى وهى عملية متعددة الأبعاد تنطوى على التغيرات في البنية الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وكذلك تسريع النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواه والقضاء على الفقر[2].

وبالرغم من المفهوم التقليدى السابق للنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية إلا أن السياسات الاقتصادية المصرية فى الفترة الحالية تهتم بتطبيق مفهوم آخر للنمو وهو النمو الإحتوائى أو النمو الشامل لكل فئات المجتمع، وهو مفهوم ظهر على الساحة الاقتصادية فى أواخر التسعينات من القرن الماضى ويقوم على أساس إحتواء وضم جميع أفراد المجتمع فى العملية الإنتاجية، وكذلك ضمان مساهمتهم ومشاركتهم الفعالة الجيدة بها والعمل على زيادة حجم الناتج المحلى الاجمالى من خلال ضمان تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد

---

(١) وائق على، (٢٠٠٨)، "مفهوم النمو الاقتصادى"، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، بيروت، ص ٢١٧.

(2) Ivic .M, (2015), " Economic growth and development", Journal of process management new technologies international, Vol.3, No.1, Serbia, P.55.

للمشاركة فى سوق العمل، وكذلك إستهداف هذه الفئات ورفع قدراتهم الإنتاجية بالتعليم والتدريب مع الإهتمام الخاص بالفئات المهمشة مثل القطاع الغير رسمى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى والمرأة وذلك من أجل إحداث التنمية المستدامة[1].

المحور الرابع: قياس أثر الحوكمة الرشيدة على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠١٨.

يتم فى هذا الجزء تحديد ووصف لجميع متغيرات النموذج المستخدم، وإعطاء كل متغير من المتغيرات سواء المستقلة أو التابعة رمزاً حتى يسهل تحليلة فى النموذج المستخدم.

جدول رقم (٢)

متغيرات النموذج المستقلة والتابعة والرمز الخاص لكل منها

المتغير	الرمز	المتغير	الرمز
مؤشر التصويت والمسائلة	VA	الإستثمار الأجنبى المباشر	FDI
مؤشر الإستقرار السياسى	PS	الإستثمار المحلى	INV
مؤشر فاعلية الحكومة	GE	الإنفاق الحكومى	GOV_EX
مؤشر جودة القواعد والقوانين	RQ	نسبة الإلتحاق للمدارس فى مرحلة التعليم الثانوى	HC
مؤشر سيادة القانون	RL	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	GDP_PER
مؤشر التحكم فى الفساد	CC	مؤشر الحوكمة الرشيدة الكلى	GOV_OVER

المصدر: من إعداد الباحث.

(١) محمود فتح الله، (٢٠١٨)، " السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائى: الأولويات والعوائق"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٧٠، القاهرة، ص ٥٩.

١/١١ بنـــاء النمـــوذج:

تتضمن الأدبيات الاقتصادية العديد من النماذج القياسية للكشف عن محددات النمو الاقتصادى، وذلك من خلال دور جودة المؤسسات والمتمثلة فى مؤشرات الحوكمة الرشيدة، ومن خلال ذلك فإن هذه الدراسة تعتمد على النموذج الديناميكى التالى:

$$GDP/per_{it} = \beta_0 + \beta_1 GOVi_Over_{t-1} + \beta_2 GOV_EX_{it} + \beta_3 FDI_{it} + \beta_4 INV_{it} + \beta_5 HC_{it} + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

٢/١١ نتائج إختبار فرض الدراسة.

" <u>للمؤشـرات الفرعيـة للحوكمـة الرشـيدة بصـورة منفـردة أثـر علـى النمـو الاقتصادى فى مصر</u>".

لإختبار هذا الفرض من عدمه يتم إستخدام النموذج الاقتصادي القياسي (panel data)، وقد لجأ الباحث الى هذه الطريقة لأن مصر ليس لديها سلسلة زمنية طويلة من البيانات، وبالتالى إذا تم إستخدام بيانات مصر فقط فقد تعطى البيانات نتائج غير صحيحة لا يمكن الإعتماد عليها، فتم الإستعانة بنماذج (panel data)، وقد تم عمل مجموعة شمال أفريقيا وإدخال مصر بها لكى نحصل على نتائج سليمة يمكن الإعتماد عليها وبناء سياسات عليها، وتم تحليل النموذج الاقتصادي القياسي بإستخدام طريقة الإنحدار الخطى المتعدد (طريقة المربعات الصغرى OLS)، وطريقة التأثيرات الثابتة the fixed-effects model (FE)، وطريقة التأثيرات العشوائية the random-effects model (RE) لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة الرشيدة) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى)، وقد إتضح ما يلى:

- مجموعة دول شمال أفريقيا.

جدول رقم (٣)

نتائج إختبار مؤشرات الحوكمة الرشيدة لمجموعة دول شمال أفريقيا

النموذج / المؤشر	النموذج الأول	النموذج الثانى	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس	النموذج السادس
مؤشر التصويت والمسائلة	٠,٤٤٦ (P)					
	٠,٦٧٣ (C)					
مؤشر الإستقرار السياسى		٠,٠١٦ (P)				
		١,٣٣ (C)				
مؤشر فاعلية الحكومة			٠,٠١٦ (P)			
			١,٩٨٠ (C)			
مؤشر جودة القواعد والقوانين				٠,٠٠٠٣ (P)		
				٣,٨٠٨ (C)		
مؤشر سيادة القانون					٠,٠٤٠ (P)	
					٢,٢٢ (C)	
مؤشر التحكم فى الفساد						٠,٢٠٤ (P)
						٤,٤٣٠ (C)
الإستثمار الأجنبى المباشر	٠,٠٠٥	٠,٠٤٥	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٢٥	٠,٠٤ (P)
	٢,٠٨	٣,١٤	٢,١٠	٢,٦٦	١,٥٥	٢,٩٦ (C)
الإستثمار المحلى	٠,٠٩	٠,٨٧	٠,٦٢	٠,٥١	٠,٨١	٠,٦٣١ (P)
	٠,٦٠	٢,٤٨	٢,٨٩	٢,٣٣	٣,٦٨	٢,٧٥ (C)
التعليم	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٤٥	٠,٥٤	٠,٠٥	٠,٠٩ (P)
	٠,٠٢٤	٠,٠٢٧	٠,٠٠٩	٠,٠٠٧	٢,٥٩	٠,٠٢ (C)
الإنفاق الحكومى	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٦٣	٠,٠٤ (P)
	٤,٥٥	٣,٧٠	٣,٦٥	٦,٦٢	١,٦٢	٣,٦٨ (C)

المصدر: من إعداد الباحث، من مخرجات برنامج EViews.

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

أنه بلغت إحتمالية (Prob) مؤشر التصويت والمسائلة ٠,٤٤٦ وهى أكبر من ٠,٠٥ معنى ذلك أن مؤشر التصويت والمسائلة ليس له تأثير معنوى ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا.

كما أنه بلغت إحتمالية (Prob) مؤشر الإستقرار السياسى وغياب العنف والإرهاب ٠,٠١٦ وهى أقل من ٠,٠٥ معنى ذلك أن مؤشر الإستقرار السياسى وغياب العنف والإرهاب له تأثير معنوى وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، وبلغت قيمة Coefficient لمؤشر الإستقرار السياسى وغياب العنف ١,٣٣٣ وهذه القيمة هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (مؤشر الإستقرار السياسى وغياب العنف) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) أى أنه عند زيادة مؤشر الإستقرار السياسى وغياب العنف والإرهاب بمقدار ١% يؤدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادى بمقدار ١,٣٣٣% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

أما بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد بلغت إحتماليته (Prob) ٠,٠١٦ وهى أقل من ٠,٠٥ معنى ذلك أن مؤشر فعالية الحكومة له تأثير معنوى وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند<p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، وبلغت قيمة Coefficient لمؤشر فعالية الحكومة ١,٩٨٠ وهذه القيمة هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (مؤشر فعالية الحكومة) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) أى أنه عند زيادة مؤشر فعالية الحكومة بمقدار ١% يؤدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادى بمقدار ١,٩٨٠% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

كما أنه أنه بلغت إحتمالية (Prob) مؤشر جودة القواعد والقوانين ٠,٠٠٠٣ وهى أقل من ٠,٠٥ معنى ذلك أن مؤشر جودة القواعد والقوانين له تأثير معنوى وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، وبلغت قيمة Coefficient لمؤشر مؤشر جودة القواعد والقوانين ٣,٨٠٨ وهذه القيمة هى قيمة

موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (مؤشر جودة القواعد والقوانين) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) أى أنه عند زيادة مؤشر جودة القواعد والقوانين بمقدار ١% يؤدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادى بمقدار ٣,٨٠٨% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

كما أنه أنه بلغت إحتمالية (Prob) مؤشر سيادة القانون ٠,٠٤٠ وهى أقل من ٠,٠٥ معنى ذلك أن مؤشر سيادة القانون له تأثير معنوى وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، وبلغت قيمة Coefficient مؤشر سيادة القانون ٢,٢٢٣ وهذه القيمة هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (مؤشر سيادة القانون) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) أى أنه عند زيادة مؤشر الإستقرار السياسى وغياب العنف والإرهاب بمقدار ١% يؤدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادى بمقدار ٢,٢٢٣% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

أما بالنسبة لمؤشر التحكم فى الفساد فقد بلغت إحتماليته (Prob) ٠,٢٠٤ وهى أكبر من ٠,٠٥ معنى ذلك أن مؤشر التحكم فى الفساد ليس له تأثير معنوى ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا.

أما بالنسبة لمتغيرات التفاعل نجد أن إحتمالية (Prob) لمتغير الإستثمار الأجنبى المباشر وهى فى المجمل أقل من ٠,٠٥ معنى ذلك أن متغير الإستثمار الأجنبى المباشر له تأثير معنوى وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، كما تراوحت قيم Coefficient للمتغير نفسه بين (٢,٠٨ و ٣,١٤) وهذه القيم جميعها هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (الإستثمار الأجنبى المباشر) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) أى أنه عند زيادة المتغير تؤدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادى بمقدار مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، كذلك نجد أن من ضمن متغيرات التفاعل متغير الإستثمار المحلى الذى تتراوح إحتمالية (Prob) بين (٠,٠٩ و ٠,٨٧) وهى أكبر من ٠,٠٥ معنى ذلك أن المتغير ليس له تأثير معنوى ذات

دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، كما تراوحت قيم Coefficient للمتغير نفسه بين (٠,٦٠ و ٣,٦٨) وهذه القيم جميعها هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (الإستثمار المحلى) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) ولكن ليس لها تأثير معنوى.

وبالنسبة لمتغير التعليم نجد أن إحتماليتة (Prob) تراوحت بين (٠,٠٢ و ٠,٥٤) وهى فى المجمل أكبر من ٠,٠٥ معنى ذلك أن متغير التعليم ليس له تأثير معنوى ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، كما تراوحت قيم Coefficient للمتغير نفسه بين (٠,٠٠٩ و ٢,٥٩) وهذه القيم جميعها هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (التعليم) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) ولكن ليس لها تأثير معنوى، كذلك نجد أن من ضمن متغيرات التفاعل متغير الإنفاق الحكومى الذى تتراوح إحتماليتة (Prob) فى المجمل أقل من ٠,٠٥ معنى ذلك أن متغير الإنفاق الحكومى له تأثير معنوى وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادى (عند< p ٠,٠٥) في مجموعة دول شمال أفريقيا، كما تراوحت قيم Coefficient للمتغير نفسه بين (١,٦٢ و ٤,٥٥) وهذه القيم جميعها هى قيمة موجبة وهذا معناها أن توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومى) والمتغير التابع (النمو الاقتصادى) أى أنه عند زيادة المتغير تؤدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادى بمقدار مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

ومن خلال التحليل السابق لمؤشرات الحوكمة الرشيدة فى مجموعة دول شمال أفريقيا يمكن ملاحظة ما يلى:

- مؤشر التصوت والمساءلة فى مجموعة دول شمال أفريقيا ليس مهمًا في كل من نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، وهذه هى نتيجة مهمة لهذا البحث وتسلط الضوء على أن بعض العوامل المهمة إجتماعيا مثل الديمقراطية والحرية لا تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل كبير.

- في السنوات الأخيرة إتبعت مجموعة دول شمال أفريقيا سياسات نشطة لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، لكنها لا تزال غير كافية في المساءلة والشفافية والمشاركة والإصلاحات القانونية والقضائية ومحاربة الفساد، كذلك لا تمتلك هذه الدول القدرات البشرية والتقنية والمالية اللازمة لتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بشكل كامل.
- تسعى مجموعة دول شمال أفريقيا الى فكرة إصلاح السوق قبل كل شيء على الإعتقاد بأن إصلاحات السوق ستؤدي حتماً إلى المزيد من الثروة والرفاهية والنظر بشأن زيادة التجارة والإستثمار كوسيلة لتحقيق التقدم والتنمية وبالتالي تقليل الفقر، مع فكرة أن تقليل الفقر سيزيل في نهاية المطاف الأسباب الجذرية للعنف السياسي والإرهاب والإضطراب الإجتماعي وعدم الإستقرار وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بشكل أكثر كفاءة[1].
- تتميز منطقة دول شمال أفريقيا بعدم كفاية البحث والتطوير الذى يؤدى الى خلق المعرفة، فهي تمثل حوالي واحد على عشرة فى المائة فقط من إنفاق العالم على البحث والتطوير[2].

- نتائج الدراسة:

ومن خلال التحليل السابق نجد أن مؤشرات الحوكمة الرشيدة بصورة فردية فى المجمل لها تأثير كبير على النمو الاقتصادى، ولكن تختلف من دولة الى دولة حسب طبيعة كل دولة وظروفها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، ودرجة إستعداد كل دولة لتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

---

(1) Zemni. S., Bogaert. K., (2006), "Morocco and The Mirages of Democracy and Good Governance", Unisci Discussion Papers, P.119.

(2) Akkari. A., (2004), "Education in the Middle East and North Africa: The Current Situation and Future Challenges", International Education Journal Vol 5, No 2, P.152.

وبصفة خاصة وعن حديثنا عن مصر موضوع الدراسة فإننا نهتم بتحليل مجموعة دول شمال أفريقيا، فنجد أن مؤشر التحكم فى الفساد ومؤشر التصويت والمسائلة ليس لهما تأثير معنوى على النمو الاقتصادى فى مصر، ولكن تسعى مصر فى تطبيق الكثير من السياسات للحد والتحكم فى الفساد لتقيل آثاره والعمل على زيادة المسائلة والشفافية فأطلقت مصر الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عبى مرحلتين: ٢٠١٤-٢٠١٨، ٢٠١٩-٢٠٢٢، أما باقى مؤشرات الحوكمة الرشيدة نجد أن لها تأثير قوى على النمو الاقتصادى فى مصر، ومن التحليل السابق يخلص الباحث إلى القول بصحة فرض للدراسة، القائل بأن هناك تأثير للمؤشرات الفرعية للحوكمة الرشيدة بصورة منفردة على النمو الاقتصادى فى مصر، وأن هذا التأثير هو تأثير معنوى موجب وذات دلالة إحصائية

قـائمـــة المـــراجـــع

المـــراجـــع العـربيـــة:

- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، (١٩٩٣)، رؤية جديدة لنظام إدارة الدولةوالمجتمع، شعبة إدارة التنمية والحاكمية، مكتبة تطوير سياسات التنمية، نيويورك.
- البنك الدولى،(٢٠٠٤)، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الضفة العربية، دار الساقى.
- حسن، عبد القادر، (٢٠١٢)، الحكم الراشد فى الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير منشوره، جامعه تلمسان، الجزائر.
- حسن، عيسى، (٢٠٠٦)، الجهود الدولية للشفافية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.
- سمير، مطير، (٢٠١٣)، واقع تطبيق معايير الحكم الراشد وعلاقتها بالاداء الادارى للوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، اكاديمية السياسات والادارة، غزة.
- محمود فتح الله، (٢٠١٨)، " السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائى: الأولويات والعوائق"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٧٠، القاهرة.
- المنتدى الاقتصادى العالمى، (٢٠٠٣)، تقرير التنافسية العالمى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- واثق على، (٢٠٠٨)، " مفهوم النمو الاقتصادى"، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، بيروت.
- ياسمين الخضرى، (٢٠١٤)، "مفاهيم وسياسات الحوكمة فى الأدبيات العربية والغربية"، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- ياسمين صبرى، (٢٠١٦)، " الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقاً على الحالة المصرية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٧، عدد ٤، القاهرة.

المـراجـع الأجنبيـة:

- Jindai. N, (2014), " Good governance: Needs and Challeng", International Journal of scientific and engineering research, Research Gate, V.5, No.5.
- Abou-zaid. A, Lahouij. H, (2018), " Institution and Growth : An Investigation of Governance's transmis- sion channels", The open Journal of Economic and Finance, Vol.2, No.1.
- Ahmad, E . , Ullah, M . A . , & Arfeen, M . I . (20 1 2) . Does corruption affect economic growth? . Latin american j ournal of economics,Vol,48, No,144.
- Akkari. A., (2004), "Education in the Middle East and North Africa: The Current Situation and Future Challenges", International Education Journal Vol 5, No 2.
- Graham. J, (2003), "Principles of Good Governance In the 21st centary", Institution on Governance, No.15, Ottawa, Canada.
- IMF, (1997), "Good Governance: The IMF's Role ".
- Ivic .M, (2015), " Economic growth and development", Journal of process management new technologies international, Vol.3, No.1, Serbia.
- Kioesheng. Y, "What is Good Governance, Economic and Social Commission for Asia and Pacific", united nation.
- Rodrik, D. (2008). Thinking about governance. Governance, growth, and development decision-making.
- World Bank, (2007), "Strengthening the World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption".
- Zemni. S., Bogaert. K., (2006), "Morocco and The Mirages of Democracy and Good Governance", Unisci Discussion Papers.